الواو بين العطف والمعيــة

فوزية علي عواد القضاة *

ملخـص

لقد شغلني موضوع هذا البحث مدة طويلة، وثارت في نفسي الأسئلة حول الواو عاطفة أو للمعية، وعندما سبرت غور هذا الموضوع وجدته موضوعاً خلافياً في كل جزئياته، ابتداء من مفهوم الواو ومروراً بعامل النصب للاسم بعد الواو، وحذف العامل وانتهاء بحالات الاسم بعد الواو من وجوب العطف إلى وجوب النصب، وجواز كل منهما من عدمه، وفي النهاية وجدت أن تضافر القرائن هو الذي يحدد الواو أهي للمعية أم هي للعطف، على الرغم من أن النحاة كانوا يناقضون أنفسهم أحياناً عندما عدوا الواو للمعية في المعنى عاطفة في العمل؛ لذا فإنني انحزت للرأي الذي يوافق السليقة ويقبله العقل عندما تضافرت القرائن المختلفة من معنوية أو لفظية تركيبية أو زمنية أو غيرها، ليتسنى لمن يتخذه أن يرتاح إليه.

المقدمـة

فكرة هذا البحث تراودني منذ فترة طويلة؛ إذ إنني وجدت بعض اللبس في التفريق بين الواو التي للمعية والواو التي للعطف في بعض التراكيب، ولعل هذا الشعور بالالتباس يكون أكثر عمقاً عند القيام بتدريس هذا الموضوع؛ لأن من الصعوبة بمكان أن تقول للطلبة إن هذه الواو للمعية في المعنى لكنها في الإعراب عاطفة، فعندها تثور الأسئلة ويظهر الاستغراب في العيون؛ لأن هذا التفسير جاء من افتراضات وضعها النحاة ليؤيدوا قواعدهم؛ من أجل هذا وذاك فقد وجدت نفسي تتوق إلى الغوص في هذا الموضوع لعلي أصل إلى ما تطمئن إليه النفس، لكنني عندما بدأت بالعمل وجدته موضوعاً خلافياً من نواح عدة، أولها: الخلاف في مفهوم الواو نفسها، وثانيها: العامل في ما بعد الواو، وثالثها: توسط تالي الواو بين عامله ومصاحبه، ورابعها: حالات النصب بعد الواو، وجوبها وجوازها؛ لذا فإنه لابد من الوقوف عند هذه الجزئيات، ومن ثم الخروج برأي أو بترجيح رأي من هذه الآراء.

مفهوم الواو

لقد كانت البداية مع الكتاب الأول الذي وصل إلينا في هذا العلم؛ فهذا سيبويه يقول: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول به، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"(1).

وقد عرف شوقي ضيف المفعول معه بأنه: "اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع، مثل: سرتُ والجامعةَ"(2).

وواضح من قوله: "غير عاطفة" أن ما بعدها لا يشترك في الحكم مع ما قبلها. وفي ذلك يقول: "ولا يمكن أن تسير الجامعة، فتحتم أن تكون الواو هذه غير عاطفة، إنما هي للمعية، كأن الواو تحلّ محل ظرف مكان"(3).

إن المنهج الحديث في دراسة التراكيب والجمل لا يغفل العلاقات التي تربط أجزاء الجملة بل يعنى بها كل العناية، فيكون النحو بذلك نحواً وظيفياً لأنه يقوم على إدراك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة، "وقيام كل كلمة من كلمات الجملة بوظيفتها يؤدي آخر الأمر إلى ظهور نظام خاص في رصف الألفاظ، يساعد على ترجمة الفكرة الموجودة في ذهن المتكلم"(4). وعلى الرغم من ذلك فإن المتكلم أسير العلاقات اللغوية التي ترسم أنظمة خاصة في رصف الكلمات.

إن الاختلاف في فهم معنى الواو ربما بنيت عليه اختلافات فقهية بين المذاهب، ونكتفي في هذا المجال بذكر بعض الآيات على سبيل التمثيل، ثم نحيل القارئ إلى المرجع إن شاء.

1. "ومـا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون

---

* كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية. تاريخ استلام البحث 2003/12/11، وتاريخ قبوله 2005/1/2.

آمنـا به" (آل عمران: 7).

2. "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع" (النساء: 3).

وارجع إليه في كتاب "أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية"[5].

"إن البيان معنى، ومعاني النحو حقها أن تؤدى بالحروف، ولذلك قالوا فيها حروف المعاني"[6].

ومعنى ذلك أن الحروف أو الأدوات هي التي تحدد المعاني الإعرابية، فالإعراب للفرق بين المعاني، والمعاني متولدة عن ظاهرة اشتقاق الكلمات بعضها من بعض، وهذا ما عبر عنه العكبري بقوله: "الاشتقاق من قبيل المعاني"[7] وابن يعيش بقوله: "الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني"[8].

وقد فسر السيرافي رأي سيبويه بقوله: "فذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل؛ لأنها بمعنى (مع) وهي والواو يتقاربان، فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ وجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) في الاسم الذي بعد الواو، لأنها حرف، كما فعلوا في المستثنى (بإلا) فأظهروا الإعراب فيما بعدها"[9].

من قول سيبويه ومن تفسير السيرافي نفهم أن الواو هي واو المعية؛ لأن معناها هو معنى (مع) لكن إعراب (مع) انتقل إلى الاسم الذي بعد الواو؛ لأن الواو حرف وليس اسماً.

ويرى ابن جني أن المفعول معه لا يصح إلا إذا كان يصح عطفه على ما قبله من ناحية المعنى "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطيالسة جاء البرد؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد؟ وكذلك لو تركت والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفاً على التاء، ولهذا لم يجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس: أي مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف هنا فتقول: أتيتك وطلوع الشمس لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك. فلما ساوقت حرف العطف قبح: والطيالسة جاء البرد؛ كما قبح: وزيد قام عمرو؛ لكنه يجوز جاء والطيالسة البرد؛ كما تقول: ضربت وزيداً عمراً، قال:

جمعت وفحشاً غيبة ونميمـة

ثلاث خصال لست عنها بمرعوي[10]

فابن جني هنا أجاز تقديم المفعول معه على مصاحبه، وهذا الرأي يكاد ينفرد به، وسنرى أن معظم النحاة يعارضونه في رأيه هذا[11].

ويرى الرماني أن واو المعية تشبه واو العطف من حيث إنهما جميعاً للجمع والاشتراك، لكنها ليست هي واو العطف، يقول: "ويجوز أن تكون جامعة غير عاطفة وذلك قولك: استوى الماء والخشبة. فحذفت (مع) وجيء بالواو فأوصلت الفعل إلى ما بعدها، وهو الذي يسمى المفعول معه".

وقال ابن يعيش أو ذكرابن يعيش نقلاً عن ابن جني وذلك أن الواو في المفعول معه في نحو: قمت وزيداً جارية مجرى حروف العطف، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الوضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيداً، لم يمتنع أن تقول: قمت وزيد، فتعطفه على ضمير الفاعل...؟"[12].

وأضاف ابن يعيش: "... الواو أصل حروف العطف فهي تدل على الجمع المطلق إلا أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، والذي يدل على ذلك أنا لا نجدها تعرى عن معنى الجمع، وقد تعرى عن معنى العطف، ألا ترى أن واو المفعول معه في قولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة قد نجدها تفيد معنى الجمع؛ لأنها نائبة عن (مع) الموضوعة لمعنى الاجتماع؟"[13].

ويرى الاستراباذي أن واو المعية في الأصل هي الواو العاطفة، لكنه عدل عن العطف إلى المعية لأننا نقصد قصداً إلى المعية والمصاحبة: "... فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنما يعدل ما بعده عن العطف في: جاءني زيد وعمرو، يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نص في المصاحبة..."[14].

ويرى ابن مالك أن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف؛ لذلك فهو ينقل عن ابن خروف إنكاره قول ابن جني الذي مؤداه أن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع عاطفة، وأن ابن خروف حقيق بهذا الإنكار[15].

وذكر المالقي أن واو المعية تكون بمعنى باء المفعول به فإذا لم يكن هذا المعنى فإنها تكون واو العطف، فإذا لم تكن الواو التي بمعنى (مع) مشوبة بمعنى المفعول به عندها تكون الواو عاطفة، لذا فإنه يقع الاشتراك بين الواو، وصورة ما بعد واو المعية كصورة المعطوف في الاسمية إلا أن المنصوب بعد واو المعية في معنى المفعول به، فإذا قلت: قام زيد وعمرو؛ بمعنى أن القيام وقع منهما من غير زيادة في المعنى، فالواو للعطف، وإذا أردت أن القيام وقع منهما على أن الثاني فعل به الأول فذلك هو المفعول معه، وعلى هذا المعنى قالوا: استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة على المعية أي ساوى الماء الخشبة، فاستوى معه كذلك، جاء البرد والطيالسة، أي ساق البرد الطيالسة، فكانت معه، ولهذا

انتصب ما بعد الواو في الحالتين مفعولاً معه[16].

في حين يذكر صاحب الجنى الداني أن الواو التي بمعنى (مع) ليست هي الواو العاطفة[17].

ونسب السيوطي لأبي حيان أن "الجمهور خصوه بما صلح فيه معنى العطف، ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث يتصور معنى العطف لقيام الأدلة، على أن واو (مع) عطف في الأصل، ولا حيث تمحض معنى العطف؛ لأن دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب"[18].

مما تقدم نرى أن مفهوم الواو عند النحاة لا يكاد يكون واحداً؛ فمنهم من عد واو المعية في الأصل هي واو العطف، ولكن لقرينة تركيبية أو معنوية أصبحت هذه الواو للمعية، ومنهم من يرى أن واو المعية ليست هي واو العطف عامل النصب بعد (الواو):

لقد تعمق الخلاف بين النحاة عند حديثهم عن عامل النصب للاسم بعد الواو التي بمعنى (مع)؛ فهذا سيبويه يرى أن الواو عبارة عن واسطة تقوي الفعل أو ما يشبهه لينتصب الاسم بعدها "والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"[19].

ونسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين أن المفعول معه منصوب على الخلاف، ونقل عن البصريين أنه منصوب بالفعل قبله بتوسط الواو، وأن أبا إسحاق الزجاج نصبه بتقدير عامل في مثل: استوى الماء والخشبة، أي ولابس الخشبة؛ لأن الفعل في رأيه لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، ونقل عن الأخفش أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع) نحو: جئت معه[20].

ونسب إلى عبدالقاهر أن الناصب للمفعول معه هي الواو، نفسها، وقد ضعف المرادي هذا القول لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو: سرت وإياك، كما ضعف رأي الزجاج لأن فيه إحالة للباب فيصبح المنصوب بـ (تلابس) في مثل: ما صنعت وأباك، أي وتلابس أباك مفعول به لا مفعول معه كما وصف رأي البصريين بالفساد، وعلة فساده أن الخلاف المعنوي لم يثبت النصب به[21].

ووافق ابن مالك سيبويه، فالواو عنده معدية وليست عاملة والمفعول معه لا يكتفي في النصب كما يكتفي بنصب الحال، فلا ينصبه العامل المعنوي ولا حرف التشبيه ولا الظرف المخبر به، ولا بحسبك في مثل: حسبك وزيداً درهم.

وأما في قول الشاعر:

لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت

هذا ردائـي مطوياً وسربالاً[22]

و(سربالا) مفعول معه، وعامله (مطوياً) فقد نسبه ابن مالك إلى أبي علي، وذكر أنه أجاز أن يكون (هذا) هو العامل، لكن ظاهر كلام سيبويه ينكر أن يكون (هذا) هو العامل[23].

ووافق ابن مالك ابن خروف بإنكار الأخير رأي ابن جني من أن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة؛ لأن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف، وهذه المواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين، أحدهما: ترك فيه العطف لفظاً ومعنى، والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كما استعمل النعت على الجوار، ومثل للأول بقولهم: استوى الماء والخشبة، ومنه قول الشاعر:

وكان وإياها كحران لم يفق

عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا[24]

ومن الثاني قولهم: أنت أعلم ومالك، أي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره، ومالك معطوف في اللفظ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر؛ لأن المال لا يخبر عنه بأعلم[25].

ما تقدم من آراء النحاة في عامل النصب بعد الواو التي بمعنى (مع)، - بصرف النظر عن هذه الخلافات- أثار جانباً آخر من هذه المسألة هو: جواز حذف العامل من عدم الجواز، قال سيبويه: "وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبدالله، إنما يلتبس به الرجل المضمر شأنك وزيداً، أي ما شأنك وتناولك زيداً.

قال المسكين الدارمي:

فمالك والتلذذ حول نجد

وقد غصت تهامة بالرجـال[26]

وعلّق ابن مالك على قول سيبويه بقوله: "ولسيبويه في هذين المثالين وشبههما مذهبان: أحدهما أن يقدر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولاً معه، والثاني أن يقدر بعد الواو مصدر لابس منوياً أو مضافاً إلى ضمير المخاطب"[27].

من أقوال سيبويه والنحاة من بعده نرى أنهم أجازوا حذف عامل النصب في الاسم بعد واو المعية وبصرف النظر عن التقدير هل هو فعل أو مصدر، وكان هذا التقدير في الشواهد والأمثلة السابقة فهم لا يعملون اسم الاستفهام لأنهم قرروا منذ البداية أن العامل هو الفعل أو شبهه.

ولعلّ عفيف دمشقية يرى هذه الحروف التي تربط بين الجمل أبسط بكثير من تعقيدات النحاة، ومحاولات تأويلهم وتفسيرهم، يقول: "إن تدريس هذه الحروف كما جاءت في

بنية اللغة، وكما تواضع الناطقون بالضاد أن تكون، أي حروفا موضوعة لأغراض معينة"[28].

فواو العطف – كما أظنّه يرى – جاءت لتدل على اشتراك ما بعدها في حكم ما قبلها دون ترتيب، أما واو المعية فجاءت لتدل على المصاحبة.

وذلك خير من الغوص في الفروض، والضرب في متاهات الغيبيات، "الأمر الذي لا يساعد قط على تقويم الألسنة وضبط اللغة، وهما الهدف الأول والأخير للنحو"[29].

حالات الاسم بعد الواو:

حالات الاسم بعد الواو عند النحاة تعددت، فمنها ما يوجب العطف، ومنها ما يوجب النصب على المعية، ومنها ما يترجح فيها العطف، ومنها ما يترجح فيها المعية، ومنها ما يكون فيها العطف والمعية على حد سواء.

الحالة الأولى: وجوب العطف إذا لم يكن النص بها على المصاحبة، وذلك لأن الفعل أو شبهه يصح أن يتسلط على الاسم بعد الواو بشكل مباشر؛ لذا فإن الواو تكون للعطف، نحو: كتبت المقالة والخاطرة، أو نحو: تخاصم علي ومحمد، فالقرينة اللفظية هي التي حددت أن الواو للعطف، فالفعل في المثال الأول تسلط على الاسم الذي بعد الواو بشكل مباشر، وأما في المثال الثاني فإن دلالة الفعل تفيد الاشتراك اشتراكاً فعلياً، وإن كان الاشتراك في الزمن هنا لا يلزم. ومما يوجب العطف أيضاً نحو: جاء محمد وعلي قبله أو بعده، فالقرينة اللفظية كما في المثال الأول هي التي حددت العطف، فقولنا: قبله أو بعده لا يدل على المشاركة الزمنية، و واو المعية تستوجب الاشتراك في الزمن.

ومما عده سيبويه من باب وجوب العطف: "وأما أنت وشأنك وكل امرئ وضيعته، وأنت أعلم وربك وأشباه ذلك، فكله رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل"[30].

ومن باب وجوب العطف عند سيبويه كذلك قوله: "إنك ما وخيراً، تريد إنك مع خير، وقال وهو لأبي عنترة العبسي:

فمن يك سائلاً عني فإني

وجروة لا ترود ولا تعـار[31]

فهذا كله ينتصب انتصاب إني وزيداً منطلقان، ومعناهن مع؛ لأن إني ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل"[32].

في الشاهد السابق ذكر سيبويه أن المعنى هو المعية، ورأينا أن التركيب مستقيم إلا أنه عدل عن المعية إلى العطف؛ لأن ما سبق الواو برغم المعنى الصريح لها والتركيب المستقيم، وقد رأيناه قد جعل القرينة الزمنية هي التي عينت العطف في مثل: كل امرئ وضيعته، وأما أنت وشأنك...

ولكننا وجدنا من تابع سيبويه في أقواله، ووجدنا من عارضه ورأى غير رأيه، فهذا ابن مالك يشير إلى "قول بعضهم كل رجل وضيعته بالنصب على تقدير يكون كل رجل وضيعته حكاه الصيمري، والمشهور وضيعته بالرفع، ويقوي ما حكاه الصيمري ما جاء في الحديث من قول عائشة- رضي الله عنها- (كان ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف) على تقدير أكون أنا وإياه في لحاف"[33].

ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لابن خروف[34]. وأضاف: "ومن ادعى جواز النصب في نحو: كل رجل وضيعته على تقدير: كل رجل كائن وضيعته، فقد ادعى ما لم يقله عربي، فلا التفات ولا تعريج، ومما ورد مثل: كل رجل وضيعته وأنت ورأيك قول العرب: الرجال وأعضادها، والنساء وأعجازها، حكاه الأخفش، ومثله إنك ما وخيراً حكاه سيبويه"[35].

ونسب لابن عصفور: كل رجل وضيعته، لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ لأنه كلام تام؛ لأن معناه: كل رجل مع ضيعته[36].

ونسبه ابن هشام للأخفش والكوفيين[37]، ونسب السيوطي إلى الصيمري أنه جوز فيه النصب بلا تأويل وغيره جوز فيه النصب على تأويل ما قبل الواو جملة وحذف ثاني جزأيها، والتقدير: كل رجل كائن وضيعته[38].

وكذا قال عباس حسن: إن الخبر إذا قدر قبل الواو، فإن الواو تكون للمعية، وليس للعطف ومثال ذلك: كل زارع موجود وحقله[39].

نستخلص مما سبق أن النحاة اعتمدوا في تفسيرهم لهذه المسألة القرينة التركيبية، فمن قدر خبر المبتدأ متأخراً عن الواو ومصاحبها فالواو للمعية معنى فقط، ومن قدر خبر المبتدأ متقدماً على الواو، فالواو للمعية أيضاً معنى وإعراباً وما بعدها منصوب على المعية، ومن فهمي للنص السابق فإن التقدير المتقدم لا مانع له بل ليس للتقدير ضرورة أصلاً لأن الكلام مفهوم بدونه، والمعنى مستقيم تماماً مع هذا التركيب، فالواو للمعية معنى وإعراباً.

الحالة الثانية: فهي التي أوجبوا لها النصب ومنعوا العطف.

وفيها قال سيبويه: "ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك... وقال:

فكونوا أنتم وبني أبيكم

مكان الكليتين من الطحال[40]

ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في صنعت، أنك لو قلت: اقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر، فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فأنت بالخيار"[41].

"ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجز عند أحد من النحويين والعرب؛ وإنما لم يجز ذلك عندهم لأنك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز؛ لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد[42]. وأما قولهم: "مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، فهو نصب أيضاً، وإنما نصبوا هنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها؛ لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن؛ لأنه ليس شريكاً للشأن؛ لأنه لم يرد أن يجمع بينهما، وإنما المراد: ما شأنك وشأن عمرو؛ وقال سيبويه: فإن أراد ذلك كان ملغزاً، يعني: إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلم به ملغزاً، فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى، وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع، فصار كأنك قلت: ما صنعت وزيداً ولزم النصب ها هنا"[43].

ونسب ابن مالك النصب في مثل: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً إلى الأكثرية وهو ما نقله عن ابن خروف كما حكاه عن الكسائي من أن الوجه في الأمثلة السابقة النصب والخفض وليس العطف[44].

وقال السيوطي في همعه: "ما يجب فيه النصب، لا يجوز فيه العطف، وذلك أن تتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وزيداً وما صنعت وإياك، فيتعين النصب هنا على المفعول معه، ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة"[45].

"وتجب المعية حيث لا يصح العطف لا معنى ولا تركيباً نحوياً نحو: دار الخفير والسور، فالعطف هنا يفسد المعنى؛ لأن السور لا يدور. ونحو رضيت وأخاك، لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل دون توكيده بضمير منفصل"[46].

ويكون امتناع العطف ووجوب النصب منعاً لفساد لفظي أو معنوي، ومثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي: نظرت لك وطائراً. ومثال النصب لمانع معنوي يمنع معه العطف: مشى المسافر والصحراء، بنصب (الصحراء) على المعية؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة (المسافر) لكان المعنى: مشت الصحراء وهذا فاسد، وهنا تلزم المشاركة الزمنية دون المعنوية؛ لأن المفعول معه يقتضي المشاركة الزمنية، أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيها وقد لا يقتضيها[47].

الحالة الثالثة: ترجيح العطف على المعية:

قال سيبويه: "... فإذا أظهر الاسم فقال: ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه، فليس إلا الجر؛ لأنه قد حسن أن تحمل الكلام على عبدالله؛ لأن المظهر المجرور يحمل عليه المجرور، وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأن عبدالله والعرب يشتمها، وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأن قيس والبر يسرقه، لما أظهروا الاسم حسن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر"[48].

مما سبق من كلام سيبويه، قد يفهم أنه في مثل: ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه أن العطف هنا واجب، لكننا فيما تلا من كلامه فهمنا أن العطف هنا هو المختار، ولكن النصب عنده جائز، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قول سيبويه: ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه، ليس إلا الجر، وذكر ابن مالك: فأوهم أن النصب ممتنع وهو لا يريد ذلك، وبين أن مذهب سيبويه هو جواز النصب، لكن الوجه المختار هو العطف[49]. ويترجح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن[50] فإن كان ظاهراً المجرور باللام والشأن ونحوه، فالمختار العطف نحو: ما لزيد وأخيك وما شأن عبدالله وعمرو، ويجوز النصب على إضمار كان بعد (ما)[51].

"والاسم الواقع بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفه على ما قبله أو لا، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف، فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب، نحو كنت أنا وزيد كالأخوين، فرفع زيد عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه[52].

ونسب السيوطي لبعض المتأخرين كابن الحاجب أنهم منعوا النصب في هذه الحالة، لكنه ذكر أن هذا الرأي رد بالسماع. [53] قال:

وما أنت والسير في متلف[54]

من استعراضنا لهذه الحالة نرى أن القرائن المعنوية أو اللفظية التركيبية كانت السبب في ترجيح العطف، ففي قولنا: زارنا علي ومحمد، كلمة (محمد) يرجح فيها الرفع بالعطف،

ويجوز فيها النصب على المعية، ولكن العطف أفضل؛ لأنه أقوى في دلالة المشاركة؛ لأن العطف عادة يكون على نية تكرار العامل قبل المعطوف، فكأننا قلنا: زارنا علي وزارنا محمد. فتكرار العامل عادة فيه تأكيد لفظي يقوي المعنى ويؤكده.

الحالة الرابعة: ترجيح المعية على العطف:

ويكون ذلك إذا كان في العطف ضعف معنى أو تركيباً، فما كان من ناحية المعنى نحو: لا تعشق العيش الرغيد والهوان، فالنهي هنا ليس عن عشق العيش الرغيد، وإنما النهي عنه مقترناً بالهوان، فالمعية هنا قصدت قصداً.

أما من ناحية التركيب نحو: درست وأخاك. فالعطف هنا يكون فيه ضعف من حيث التركيب؛ لأن العطف على الضمير المتصل دون توكيده بضمير منفصل ضعفه النحاة. ومما رجحوا فيه النصب قوله تعالى: "فأجمعوا أمركم وشركاءكم"[55].

فابن مالك أجاز في الآية السابقة النصب على المعية وكذا نقل السيوطي عن الجمهور لكن الفراء رجح أن يكون مفعولاً به حيث قال: "ونصب (الشركاء) بفعل مضمر، كأنك قلت: فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم، وكذلك هي في قراءة عبدالله والضمير ها هنا يصلح القاؤه؛ لأن معناه يشاكل ما أظهرت... وقد قرأها الحسن (شركاؤكم) بالرفع، وإنما الشركاء ها هنا آلهتهم، كأنه أراد: أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب؛ لأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع"[56].

"فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحسن في موضعها (مع) جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولاً معه، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيهن مثاله قوله تعالى: "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" فلا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفاً؛ لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما ولك أن تجعل (شركاءكم) مفعولاً معه، وأن تجعله مفعولاً بـ (أجمعوا) مقدراً كأنه قيل: فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، ومثله: "والذين تبوءوا الدار والإيمان"[57] فلك أن تجعل الإيمان مفعولاً معه، ولك أن تنصبه بـ (اعتقدوا) مقدراً[58].

الحالة الخامسة: وقد أشار إليها السيوطي بقوله: "ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: ما صنعت أنت وأباك، ونحو: رأسه والحائط، أي: خل أو دع وشأنك والحج، أي: عليك بمعنى الزم، وأمراً ونفسه، أي: دع، وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعية في ذلك، والعطف جائزان، والفرق بينهما من جهة المعنى: أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر، قال أبو حيان: وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة، رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل"[59].

إذن الفرق بين العطف والمعية في الحالة الخامسة كما قال السيوطي يكون من جهة المعنى؛ لأن المعية لابد لها من المشاركة الزمنية، أما المشاركة في معنى الفعل فهو لا يلزمه مثل: سار علي والنيل. فهنا تتعين المشاركة الزمنية، ولا تلزم المعنوية؛ لأن فيها فساداً في المعنى، وذلك أن النيل لا يسير، أما إذا قلنا زارنا محمد وعلي، فهنا الاثنان يشتركان في معنى الفعل، وإن كانت المشاركة الزمنية غير لازمة، لأن الزيارة شملتهما وكأن القول: زارنا محمد وزارنا علي؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، أما من حيث الزمن فقد تحدث هذه الزيارة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة، وهذا ما تحدده عادة القرائن اللفظية أو غيرها.

وبعد فهذه هي الواو قد وجدنا حولها خلافاً واضحا، ولكن الذي يفرق بين العاطفة والتي بمعنى (مع) هي القرائن، فالمعية اصلاً هي قرينة معنوية لكن لا بد لها من أن تتضافر معها قرائن أخرى كاللفظية أو الزمنية أو التركيبية، والتضام والرتبة وغيرها؛ وذلك لأن حد المفعول معه كما ذكروا ينصب الاسم الفضلة تالي الواو بمعنى (مع) التالية لجملة ذات فعل اسم يشبهه مما في معنى الفعل وحرفه مفعولاً[60] وحده عند آخر: "هو اسم فضلة منصوب بعد واو مستعملة نصاً للمصاحبة متأخر عن عامله وصاحبه."[61] فكونه فضلة فالجملة تنعقد من دونه، ولو حذف بقيت الجملة مفيدة، والواو التي للمصاحبة موضوعة لهذا الهدف وشرطه ان يتأخر عن العامل والمصاحب له.

ولكن، هل زال الالتباس. أقول إن النفس مازال فيها شيء خاصة في مثل قولنا: كل رجل وضيعته بالرفع على انه معطوف وهم ينصون على أن الواو للمعية لكنهم تجاهلوا هذا المعنى ولغرض تركيبي جعلوا الواو عاطفة على خلاف مع بعض النحاة كما سبق، وبرأيي ان القرائن تضافرت كلها لمثل هذا التركيب كالقرينة المعنوية فالواو للمعية ولا تحتمل معنى آخر والمعنى تام لا يحتاج إلى تقدير وبخاصة إن كنا نستغني عن التقدير وكان المعنى واضحا فهذا أولى ثم لا ننسى القاعدة التي تقول: إن الإعراب فرع على المعنى، وقرينة الزمن تضافرت مع قرينة المعنى فالرجل مع ضيعته

في زمن واحد ليس قبلها ولا بعدها، وأخيرا فالسياق يسعفنا في جعل الواو للمعية معنى وإعرابا، وبذلك لا نناقض أنفسنا ونقول: إنها للمعية لكن ما بعدها معطوف على ما قبلها، وهو شيء يرفضه العقل ويجافيه المنطق إن أخذنا به.

ولعل فكرة الغموض قد أخذت حيزا من أفكار النحاة الأوائل؛ فهذا ابن هشام يقول: "إن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً"[62].

"ولذا فقد عد الغموض بسبب من التراكيب، أكثر معاني اللبس شيوعا"[63].

ويتحدث فايز الداية عن الغموض في بعض التراكيب النحوية فيقول: "ولكن أقساما أخرى (من الكلام) تحتاج إلى جهد، فهي تبدو غامضة عويصة؛ إذ تكون أحيانا ذات اتجاهات عدة، دائرية الحركة، وان ربطها بمجموع ما حولها هو الذي يثبت الطرف الملائم، أو يجعله منورا قصد المرسل"[64].

ولإزالة هذا الغموض فانه يرى الدلالة منحصرة في مرحلتين، الأولى للمفردات والثانية للتركيب والسياق، يقول: "فنحن عادة نبدأ بمعرفة حدود الدلالة في اللفظة ومن ثم نتبع أبحاث التركيب وعلاقات السياق"[65].

وللغموض أسباب، وما يهمنا في بحثنا هذا هو غموض المعنى بسبب من التركيب النحوي. وهو من المبررات الجوهرية التي أيدت بها النظرية التحويلية التوليدية وجهة نظرها في تحليل الجمل الصحيحة نحويا، ولكنها غامضة دلالياً[66].

ويكون هذا الغموض ناتجا عن وجود بنيتين عميقتين مختلفتين للجملة الواحدة، بحيث تكون لكل منهما دلالة محددة، أو بعبارة أخرى "ان البنية السطحية لهذه الجملة تنضوي تحتها بنيتان عميقتان مختلفتان (Two Deep Different Structures) لكل منهما دلالة مختلفة"[67].

وقد شغلت هذه المسألة النحاة والأصوليين، فوقفوا أمام تراكيب نحوية تحتمل أكثر من معنى بسبب بنائها النحوي.

فجملة مثل: أكرم زيداً وعلياً تحمل في ثناياها بنيتين عميقتين هما:

الأولى: أكرم زيداً وعلياً معاً.

الثانية: أكرم زيداً وعلياً مجتمعين أو متفرقين.

فالمخاطب ملزم في الأولى بشرط، أما في الثانية فهو بالخيار.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

هب أن مشاجرة حصلت بين اثنين فحضرا إلى المحكمة، وأحضر كلّ منهما شاهداً، فقال الأول:

تشاجر زيد وعمرو.

وقال الثاني:

تشاجر زيد وعمراً.

فإن القاضي بناء على شهادة الأول يوقع العقوبة على كليهما لأنهما اشتركا في المشاجرة دون معرفة المسبب.

أما في الشهادة الثانية، فإنه موقع العقوبة على زيد، ذلك أنه هو من أسند إليه الفعل، رغم اشتراكهما في الفعل.

إن جملتين مثل:

قتل زيد وعمرو علياً عمداً.

وقتل زيد وعمراً علياً عمداً.

تعنيان الحكم على زيد وعمرو بالقتل في الأولى، أما الثانية فإنها تعني الحكم على زيد بالقتل لأنه الفاعل، في حين يأخذ عمرو حكماً مخفّفاً لأنه مشترك في الحكم؛ ذلك أن القانون ميز بين الفاعل والمشترك بالفعل.

إن مجرد المخالفة في الحركة الإعرابية ينبىء عن غرض ما يقصده القائل، وفي هذا رد على من ينادي بالترخص في الحركة الإعرابية بحجة أنها لا ضرورة لها.

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

قال رجل لزوجته:

إن جاء أبوك وأخوك فأنت طالق.

فإنها تطلق بمجرد حضورهما مجتمعين أو متفرقين دون ترتيب، أما إن نصب ما بعد الواو فقال: وأخاك، فإنها لا تطلق إلا بمجيئهما معاً. فعلمنا بذلك أن العلامة الإعرابية دالّت على معنى كامنٍ في نفس المتكلم، وفي هذا كلام لطيف للإمام الإسنوي فارجع إليه أن شئت[68].

أما الدكتور مهدي المخزومي فيرى أن المفعول معه ما سمي بذلك إلا باعتبار العامل، وان الحركات آثار للعوامل، يقول:

"أما ما سمي بالمفعول معه فأمره مختلف، لأنه ليس من متعلقات الأفعال وليس له علاقة بالفعل، أو ما يشبهه، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساسٍ مفهوم إلا ما أمعنوا فيه من قول بالعامل، وزعم أن الحركات آثار للعوامل، بحيث صاروا لا يتصورون اسما منصوباً إلا وهو معمول لفعل، أو شبيه بالفعل"[69].

وكأنه في ذلك يعيب على النحويين تسميته بهذا الاسم، ذلك أنه لا يرى الفعل عاملا في هذا الاسم، بدليل أن هذا الفعل ربما يكون لازما في حالات، وإنما العامل هو الواو، ذلك أنها مغايرة للواو التي اعتدنا أنها تشرك ما بعدها في عمل ما قبلها، فانتصب الاسم بعدها لأنه لم يعد شريكا لما قبله في الفعل وفيما يحمل من معنى إعرابي[70]، ذلك أن

الاسم المعطوف بالواو يحمل المعنى الإعرابي لما قبله.

ومما يؤكد دور الحركة الإعرابية في تأدية معنى وظيفي خاص قول تمام حسان "المقصود من بداية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك"[71]، "حتى غدت الحركة مظهراً شكلياً دالاً على معنى والفرق بينه وبين معنى آخر من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة"[72].

وهو بذلك يتحدث عن المعاني الوظيفية لا المعاني المعجمية. ثم انه بعد ذلك يرى أن هذه الحركة في هذا التنظيم التركيبي، إنما جاءت بأثر نفسي "يتصل بإحساس من يستعمل اللغة إحساسا نماه الكسب والتعود"[73]. كل ذلك في إطار اجتماعي واحد. "وهذه الوظيفة هي ما يعرف بالدلالة النحوية، وهي الدلالة التي تستمد من العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا في الجملة حسب قوانين اللغة"[74].

يرى كمال بشر أن المعنى في النحو نتيجة مرور كلمات الجملة في أربع مراحل متتالية ومتداخلة هي[75]:

1. الاختيار: أي اختيار كلمات الجملة.
2. الضم والموقعية: أي تأليف الكلمات وفق أحكام النحو مع مراعاة الموقع.
3. التعليق: ويتم بمراعاة قوانين الربط بين الكلمات أولا ثم الجمل ثانيا.
4. الإعراب: وهو أمارات على المواقع.

والحقيقة أن أكثر هذه الأربعة إفادة للمعنى عند المتلقي هو الرابع (العلامة الإعرابية) فيه تميز الفاعل من المفعول، والمفعول معه من المعطوف، على أن هذا الرابع أيضاً قد يبقى في دائرة الغموض، في جملة مثل:

أعط زيداً وأخاه مالاً.

أيشترط في ذلك حضورهما معا؟ أم تحق لزيد الهدية إن جاء فرداً؟

وذلك الغموض ناشئ عن اشتراك بابين من أبواب النحو (المفعول به والمفعول معه) في حركة إعرابية واحدة (النصب) مع جواز كل منهما في هذا المثال.

وفي هذه الحالة فلا بد من إضافة مرحلة خامسة وهي القصد أو النية.

إن هذه المراحل كلها تدور في ذلك المعنى، تنيره وتجليه للمتلقّي، مع ملاحظة إعطاء القصد أو النية الدرجة الأولى في الميز بين المعاني، لأنه لا حاجة لذكره إلا حيث اقتضت الضرورة، ذلك أن كل كلام لا بد فيه من قصد، لكن هذا القصد كثيرا ما يفهم لا بل على الأغلب بمجرد سماع الجملة أو النظر إليها مكتوبة، إلا في مثل هذا النوع من الجمل.

ويرى مصطفى لطفي أن علم الاجتماع يساهم في تطوير المباحث اللغوية، حين يشير إلى دراسة العلاقة بين اللغة والعناصر الاجتماعية، ودراسة اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية متفاعلة[76].

ثم ينقل عن فيرث ومالينوفسكي: "ان المعطيات الاجتماعية هي بمثابة الخلفية التي يجب الرجوع إليها لتحديد القصد من تلك الكلمات أو الجمل التي قد توحي بأكثر من معنى"[77].

ويعتبر العنصر البشري المرسل والمستقبل، هو العنصر الأول في عملية التواصل، وليس ببعيد عن ذلك تعريف علماء اللغة أصلاً اللغة بأنها مجموعة من الرموز يعبر بها كل قوم عن حاجاتهم، وكأنهم بذلك نظروا إلى المرسل وقصده على انه الأساس الأول في عملية التواصل.

ويرى أحمد حماد أن العلاقة بين اللغة والفكر علاقة لزومية، وبناء على ذلك فهو يرى "أن اللغة وتراكيبها في تغير مستمر نظرا لأنها معبرة عن الفكر. وهو بطبيعة الحال في تغير مستمر أيضا"[78] . وهو بذلك يعبر عن وظيفة اللغة، "ذلك أن التفكير سابق على اللغة"[79]، "رغم أن الإنسان لا يمكن أن يفكر دون لغة"[80]. وبناء على ذلك فان دراسة لغة لقوم ما تعني دراسة لصور وطرائق تفكيرهم.

وبما أن اللغة تعبر عن معنى في نفس المتكلم ثم السامع، "فلا بد من أن يكون المعنى مرتبطاً باللغة ارتباطا دقيقاً، ذلك أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة أساسية ضرورية كي تؤدي اللغة مفهومها وما ترمز إليه"[81].

ثم انه بعد ذلك يقرر دور المتكلم في الجملة، "إن الحديث لا يكون عبثا – إلا في الحالات المرضية – وإنما هو يصدر عن نية في الإفادة والاستفادة فهذان العنصران هما قطبا التبليغ"[82].

وبعد أن يصدر المرسل تركيباً معينا يعبر فيه عما يجول في ذهنه، فإن الدور يكون بعد ذلك للمتلقّي ومعرفته الثقافية باستخدام الألفاظ والتراكيب، وفي ذلك يقول هدسون: "إن المتلقّي يصل إلى معاني التراكيب المنطوقة عن طريق الاستدلال"[83].

صحيح أن ذهن المتلقّي ربما يختزن بعض صور التراكيب، التي قد يصادف أن تكون قصد المتكلم، ولكنها في حالة المخالفة تكون بحاجة إلى القياس والاستدلال.

ويركز هدسون على جانب الإرسال في عملية الاتصال، فيرى أنه الأساس، وذلك في تخيره الصيغ التي يريد للتعبير عن فكرته، يقول: "إن عددا من المفاهيم مثل الزمن والحالة أو المنحى (أعني موقف المتحدث من مضمون قوله، مثل مدى يقينه من صحة قوله أو القضية المضمنة في قوله) غالباً ما يعبر عنها من خلال الصيغ الصرفية"[84].

وهذه الصيغ حسبما يرى إنما هي مكونات دلالية لأنها جزء من التركيب، وهذه التراكيب بدورها (اللغة) تؤطّر التفكير وتحدده ضمن ثقافة المجتمع اللغوية، فتكون صياغتها بناء على ما تعارف عليه المجتمع اللغوي الواحد، الأمر الذي يرشد المتلقي – ضمن ثقافته اللغوية أيضا – إلى المعنى المقصود والاستدلال عليه.

وبما أن ثقافة المرسل اللغوية تفرض عليه قوالب وأنماطاً محددة من القواعد، بالتالي فإن قصده هو ما يملي عليه اختيار أحد القوالب أو الأنماط اللغوية المعروفة، فنراه يستخدم الواو للعطف إن قصده، أو للمعية إن قصدها، ويدلنا على قصده هذا بحركة إعرابية شكلية تختلف في كل قصد عن الأخرى من هذين المقصدين اللذين نحن بصدد الحديث عنهما.

وقد تنبه عدد من العلماء إلى المقصدية في الجمل، فقد قسم ابن قيم الجوزية (751هـ) الدلالة التركيبية إلى قسمين[85]:

أولهما: الدلالة الحقيقية، باعتبار قصد المتكلم.

ثانيهما: الدلالة الإضافية، باعتبار فهم السامع.

وقد علق محمد مفتاح على ذلك بقوله: "إن كل جملة لغوية أو نص وراءها مقصدية أولى تتجلى في بعض الحالات مثل الاعتقاد والخوف...، وثانوية هي ما يعرفه المتلقي من مقاصد المتكلم والحالات التي وراءها"[86].

"وتعد هذه المقصدية عند اللغويين المحدثين هي المحرك الفعال الذي يكون وراءه المنتج والمتلقي"[87].

"إن ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بعجز بعض، في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق"[88].

ثم يعلق على ذلك قائلاً: "... إذ القيم الخلافية في أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب"[89].

ولعلي أتفق معه في ذلك إن كان يقصد العربي في أيامنا هذه، بعد فساد السليقة، حتى صارت اللغة المعربة مكتسبة، أما في عصور الفصاحة، فإن الأبواب النحوية لم تكن معروفة أصلاً، ذلك أن العربي الفصيح، كان ينطق لغة معربةً دون قصد الأبواب الإعرابية، صحيح أن هذا العربي كان يقصد تحديداً المعاني التي تؤديها الأبواب الإعرابية، دون علم بهذه الأبواب، ولذلك نراه يميز في النطق بالحركة بين الاسم المعطوف والمفعول معه، مع فهم الوظيفة التي يؤديها كل منهما، ولكنه ما كان ليعرف هذه الأبواب.

ولعل القرينة هي ما يحدد المعنى في الجمل، يقول تمام حسان: "المعية والمصاحبة والملابسة والعطف من القرائن المعنوية، تتضافر معها الواو لبيان إعراب ما بعد هذه الواو، فيكون ذلك من قبيل تضافر القرائن، فتسمى الواو واو المعية، أو العطف أو غيرها"[90].

وفي رأيي فان المخالفة في حركة ما بعد الواو هي المقياس الدقيق لمعنى هذه الواو وإعراب الاسم بعدها وهي القرينة المعينة على فهم المعنى بتضافرها مع القرائن الأخرى. يقول تمام حسان: "ان العلاقة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما يسمى بتضافر القرائن"[91].

وما يراه الدكتور تمام حسان صحيح، لكن ما يضاف هنا أن الحركة الإعرابية هي الرأي الفاصل في تمييز نوعين من أنواع هذه الواو وهما العطف والمعية، وهذا فقط في حالتي الرفع والجر للاسم قبل الواو، أما في حالة نصبه فالرأي لا يكون إلا بقصد القائل وبنيته.

وعليه فليس غريبا أن نسمع النحاة الأوائل يصرحون بأن العلامات أعلام على معانٍ. يقول ابن جني: "علم النصب، وعلم الرفع"[92].

ويؤكد محمد حماسة عبد اللطيف عجز العلاقة الإعرابية عن الإيفاء بالمعاني النحوية كلها، وذلك لاشتراك أكثر من وظيفة نحوية أو معنى نحوي في علامة إعرابية واحدة، ولكنه في الوقت نفسه يبرئ من الاتهام بقوله: "والحقّ أن العلاقة وحدها لا تتحمل عبء هذا التعدد، بل إن الجملة نفسها لا بد أن يكون بها ما يساعد على عدم تحديد المعنى النحوي المعين"[93].

وبالتالي فلا عجب أن نسمع أحدهم ينادي بـ "الدلالة بالحركة على المعاني"[94] وعليه فقد أعطى العلامات معاني مطّردة، صحيح أن هذا الرأي لا يخلو من التعميم، إلا انه كان تنبيها على أهمية الحركة.

*** الرسم**

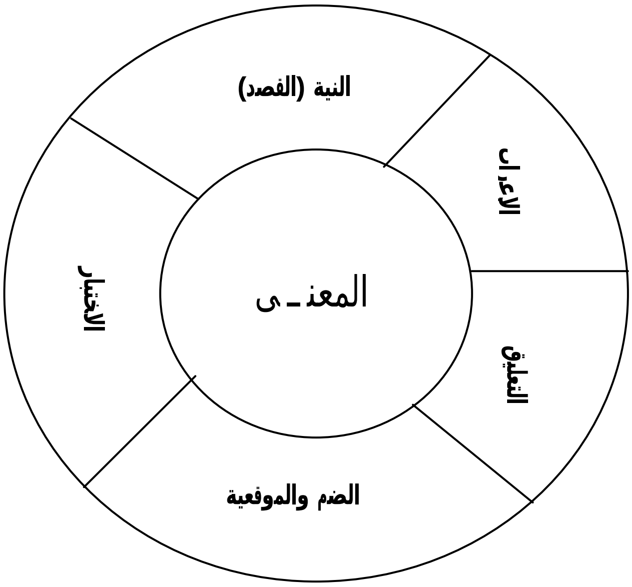

الهوامـش

(1) الكتاب لسيبويه، 297/1.
(2) صنيف، تجديد النحو، ط2، ص179.
(3) المرجع السابق.
(4) طليمات، في علم اللغة، ص191.
(5) السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية، ص144، وما بعدها، ط1.
(6) الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج3، المجلد 34، (نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، ص47).
(7) العكبري، التبيين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ط1، ص149.
(8) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص49.
(9) سيبويه، الكتاب، 297/1.
(10) الخصائص، 383/2، وانظر اللمع، 142.
(11) معاني الحروف، 60.
(12) شرح ابن يعيش، 48/2. الكلام هنا لابن يعيش.
(13) السابق نفسه، 90/8.
(14) شرح الكافية، 194/1-195.
(15) انظر شرح التسهيل، 175/2.
(16) انظر رصف المباني، 420-421.
(17) انظر الجنى الداني، 156.
(18) همع الهوامع، 235/3-236.
(19) الكتاب لسيبويه، 297/1.
(20) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة 30، 248/1.
(21) الجنى الداني، 155.
(22) الشاهد بلا نسبة في العيني، 86/3 والأشموني، 136/2، وشرح التصريح، 343/1. انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، رقم: 2118.
(23) شرح التسهيل، 173/2.
(24) الشاهد لكعب بن جعيل في: الشنتمري، 150/1، وبلا نسبة في سيبويه، 150/1، والسيرافي، 305، والأصول، 156/1. انظر حداد، معجم شواهد النحو العربية، رقم: 630.
(25) شرح التسهيل (دار الكتب العلمية)، 175/2.
(26) الكتاب، 307/1-308. والشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه، ص66، وسيبويه والشنتمري، 155، انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، رقم: 2264.
(27) شرح التسهيل (دار الكتب العلمية)، 179/2، وانظر همع الهوامع، 242/3.
(28) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ط1، ص180.
(29) المرجع السابق.
(30) الكتاب، 305/1.
(31) الشاهد لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه، ص78، ولزيد الخيل في ملحق ديوانه، ص107، وهو لشداد بن معاوية بن أبي عنترة في سيبويه والشنتمري، 152/1. وانظر حداد، شرح معجم شواهد النحو الشعرية، رقم: 916.
(32) الكتاب، 302/1.
(33) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، 294-295.
(34) انظر شرح التسهيل، 183/2.
(35) السابق نفسه، 178/2-179.
(36) شرح ابن عقيل، 253/1.
(37) أوضح المسالك، 75/1.
(38) همع الهوامع، 241/3.
(39) النحو الوافي، 306/2.

(40) الشاهد بلا نسبة في سيبويه والشنتمري، 150/1 والمرجل، 233، وسر الصناعة، 142/1 والمخصص، 47/14 وغيرهم. انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، والشاهد برقم: 2289.
(41) الكتاب، 297/1-298.
(42) شرح ابن يعيش، 48/2.
(43) شرح ابن يعيش، 50/2.
(44) شرح التسهيل، 181/2.
(45) همع الهوامع، 242/3.
(46) الوحيد في النحو والإعراب، 209.
(47) انظر النحو الوافي، 312/2، 314.
(48) الكتاب، 309/1.
(49) انظر شرح التسهيل، 182/2.
(50) شرح التسهيل، 176/2.
(51) السابق نفسه، 181/2.
(52) شرح ابن عقيل، 206/2.
(53) انظر همع الهوامع، 242/3.
(54) الشاهد لأسامة بن الحارث الهذلي في أشعار الهذليين، 1289/3 ولعيني، 93/3 وبلا نسبة في سيبويه، انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد: 1490 وتمامه يبرح بالذكر الضابط.
(55) الآية 71 من سورة يونس.
(56) معاني القرآن، 473/1.
(57) الآية 9 من سورة الحشر.
(58) شرح التسهيل، 185/2، وانظر همع الهوامع، 244/3.
(59) همع الهوامع، 245/3.
(60) حاشية الصبان على شرح الاشموني على الالفية، 134/1.
(61) الوحيد في النحو والاعراب، 208.
(62) مغني اللبيب، ابن هشام، ص216.
(63) خليل،العربية والغموض، ص118.
(64) الداية، علم الدلالة العربي، ط1، ص224.
(65) المرجع السابق، ص69.
(66) خليل، العربية والغموض، ط1، ص213.
(67) المرجع السابق.
(68) الإسنوي، الكوكب الدري، ط1، ص254، 361.
(69) المخزومي، في النحو العربي، ط1، ص115.
(70) المرجع السابق.
(71) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص53 .
(72) المرجع السابق.
(73) المرجع السابق، ص125.
(74) حماد، المدخل إلى دراسة اللغة العربية، ط1، ص20.
(75) بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص34.
(76) لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص46.
(77) المرجع السابق.
(78) المرجع السابق.
(79) حمدان، العلاقة بين اللغة والفكر، ص17.
(80) المرجع السابق، ص19.
(81) المرجع السابق، ص58 وما بعدها.
(82) المرجع السابق، ص60.
(83) هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ط2، ص134.
(84) المرجع السابق، ص151.
(85) ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ط2، ص350.
(86) مفتاح، دينامية النص، تنظير وإنجاز، ط1، ص50.
(87) العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، ص116.
(88) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص203، ط2.
(89) المرجع السابق، ص206.
(90) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199 وما بعدها، ط3.
(91) المرجع السابق، ص207.
(92) ابن جني، الخصائص، 176/1.
(93) عبد اللطيف، العلاقة الإعرابية في الجملة، ص305.
(94) مصطفى، إحياء النحو، ص45 وما بعدها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (392هـ)، الخصائص: حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2.

ابن الحاجب، جمال الدين، (646هـ)، الكافية في النحو، شرحه رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ/1979م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط16، 1394هـ/1974م.

ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، (672هـ)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد

القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط1، 1422هـ/ 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب، بيروت، ط1 1401هـ/ 1981م.

ابن هشام الانصاري، 1984م، مغني اللبيب، ط2.

ابن يعيش، موفق الدين، (634هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

أبو مصلح، كمال، الوحيد في النحو والإعراب والبلاغة، المكتبة الحديثة، بيروت، ط1، 1983م.

الإسنوي، جمال الدين، 1985، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، دار عمار، عمان، ط1.

الانباري، كمال الدين، (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف: ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف – محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

البشر، كمال، د.ت.، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، مكتبة الشباب، مصر.

التبيين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، 2000، الرياض، ط1.

الجواري، احمد عبد الستار، 1983م، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج3، المجلد 34، (نظرة أخرى في قضايا النحو العربي).

حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

حداد، حنا جميل، 1984، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، ط1.

حسان، تمام، د.ت.، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسان، تمام، 1985، اللغة العربية معناها ومبناها، ط3.

حسان، تمام، 1974، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط2.

حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4.

حماد، احمد، 2003، المدخل إلى دراسة اللغة العربية، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط1.

حماد، احمد، 1985، العلاقة بين اللغة والفكر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

خليل، حلمي، 1988، العربية والغموض، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1.

الداية، فايز، 1985، علم الدلالة العربية، النظرية والتطبيق، دار الفكر، ط1.

دمشقية، عفيف، 1978، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط1.

الرماني، أبو الحسن بن عيسى، (384هـ)، معاني الحروف، حققه عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

السعدي، عبد القادر، 2000، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ط1، دار عمار.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، 1977م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

السيوطي، جلال الدين، (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، 1379هـ/1977م، دار البحوث العلمية، الكويت.

ضيف، شوقي، د.ت.، تجديد النحو، دار المعارف، ط2.

طليمات، غازي، د.ت.، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق.

عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، الكويت.

العبيدان، موسى بن مصطفى، 2002م، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر، سوريا، دمشق، ط1.

الفراء، أبو زكريا، (207هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1980م.

لطفي، مصطفى، 1981، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، 1395هـ/ 1975م، دمشق.

المخزومي، مهدي، 1966، في النحو العربي، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

المرادي، الحسن بن قاسم، (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، 1393هـ/ 1973م، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

مصطفى، إبراهيم، 1959، إحياء النحو، القاهرة.

مفتاح، محمد، 1987، دينامية النص، تنظير وانجاز، المركز الثقافي العربي، بيروت، المغرب، الدار البيضاء، ط1.

هيدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، 1990، عالم الكتب، ط2.

The Arabic "and" (waw) between Al-Atf Waw and Al-Maeyah Waw

*Fawziyah Ali Awwad Al-Qudah**

ABSTRACT

This research has always been in my mind and my attention for a long period of time; it raises many questions whether the Arabic and (waw) is considered to be a conjunction (Atf) or (Al- Maeyah).

Tracing the historical background between early Arab grammarians, I found that it is a contradictory issue in all its particles, starting from the concept of "and" (waw), passing through the noun dative case of the factor after "and" (waw), ending with nominal case after "and" (waw) from being a conjunction (Atf) to being Al-Maeyah, and the acceptability of this between grammarians. In conclusion, I found that the semantic environment governs the decision whether to consider "and" as a conjunction (Atf) or Al- Maeyah.

Although grammarians- sometimes- contradict each other when they consider Al- Maeyah in meaning as a conjunction in function, therefore; I accept the view that goes along with nature and logic when the environment indicates the lexical, semantic or time to adopt it.

* Irbid University College, Al-Balqa Applied University, Irbid, Jordan. Received on 11/12/2003 and Accepted for Publication on 2/1/2005.

(1) مصطفى، الكتاب لسيبويه، 297/1.
(2) تجديد النحو، ط2، ص179.
(3) المرجع السابق.
(4) طليمات، في علم اللغة، ص191.
(5) السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية، ص144، وما بعدها، ط1.
(6) الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، جزء3، المجلد 34، (نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، ص47).
(7) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ط1، ص149.
(8) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص49.
(9) سيبويه، الكتاب، 297/1.
(10) الخصائص، 383/2، وانظر اللمع، 142.
(11) معاني الحروف، 60.
(12) شرح ابن يعيش، 48/2. الكلام هنا لابن يعيش وانظر: هامش 11 شرح المفصل.
(13) السابق نفسه، 90/8.
(14) شرح الكافية، 194/1-195.
(15) انظر شرح التسهيل، 175/2.
(16) انظر رصف المباني، 420-421.
(17) انظر الجنى الداني، 156.
(18) همع الهوامع، 235/3-236.
(19) الكتاب لسيبويه، 297/1.
(20) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة 30، 248/1.
(21) الجنى الداني، 155.
(22) الشاهد بلا نسبة في العيني، 86/3 والأشموني، 136/2، وشرح التصريح، 343/1. انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية رقم: 2118.
(23) شرح التسهيل، 173/2.
(24) الشاهد لكعب بن جعيل في: الشنتمري، 150/1، وبلا نسبة في سيبويه، 150/1، والسيرافي، 305، والأصول، 156/1. انظر حداد، معجم شواهد النحو العربية رقم: 630.
(25) شرح التسهيل (دار الكتب العلمية)، 175/2.
(26) الكتاب، 307/1-308. والشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص66 وسيبويه والشنتمري، 155، انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية رقم 2264.
(27) شرح التسهيل (دار الكتب العلمية)، 179/2، وانظر همع الهوامع، 242/3.
(28) [illegible]، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ط1، ص180.
(29) المرجع السابق.
(30) الكتاب، 305/1.
(31) الشاهد لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ص78، ولزيد الخيل في ملحق ديوانه ص107، وهو لشداد بن معاوية بن أبي عنترة في سيبويه والشنتمري 152/1، وانظر حداد، شرح معجم شواهد النحو الشعرية رقم 916.
(32) الكتاب، 302/1.
(33) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، 294-295.
(34) انظر شرح التسهيل، 183/2.
(35) السابق نفسه، 178/2-179.
(36) شرح ابن عقيل، 253/1.
(37) أوضح المسالك، 75/1.
(38) همع الهوامع، 241/3.
(39) النحو الوافي، 306/2.
(40) الشاهد بلا نسبة في سيبويه والشنتمري، 150/1 والمرجل، 233، وسر الصناعة 142/1 والمخصص، 47/14 وغيرهم. انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، والشاهد برقم: 2289.
(41) الكتاب، 297/1-298.
(42) شرح ابن يعيش، 48/2.
(43) شرح ابن يعيش، 50/2.
(44) شرح التسهيل، 181/2.
(45) همع الهوامع، 242/3.
(46) الوجيز في النحو والإعراب، 209.
(47) انظر النحو الوافي، 312/2، 314.
(48) الكتاب، 309/1.
(49) انظر شرح التسهيل، 182/2.
(50) شرح التسهيل، 176/2.
(51) السابق نفسه، 181/2.
(52) شرح ابن عقيل، 286/2.
(53) انظر همع الهوامع، 242/3.
(54) الشاهد لأسامة بن الحارث الهذلي في أشعار الهذليين، 1289/3 والعيني، 93/3 وبلا نسبة في سيبويه، انظر حداد، معجم شواهد النحو الشعرية رقم الشاهد 1490 وتمامه يبرح بالذكر الضابط.
(55) الآية 71 من سورة يونس.
(56) معاني القرآن، 473/1.
(57) الآية 9 من سورة الحشر.
(58) شرح التسهيل، 185/2، وانظر همع الهوامع، 244/3.
(59) همع الهوامع، 245/3.
(60) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية 134/1.
(61) الوجيز في النحو والإعراب، 208.
(62) مغني اللبيب، ابن هشام ص216.
(63) خليل، العربية والغموض، ص118.
(64) الداية، علم الدلالة العربي، ط1، ص224.
(65) المرجع السابق، ص69.
(66) خليل، العربية والغموض، ط1، ص213.
(67) المرجع السابق.
(68) الإسنوي، الكوكب الدري ط1، ص254، 361.
(69) المخزومي، في النحو العربي، ط1، ص115.
(70) المرجع السابق.
(71) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص53.
(72) المرجع السابق.
(73) المرجع السابق، ص125.
(74) حماد، المدخل إلى دراسة اللغة العربية، ط1، ص20.
(75) بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص34.
(76) لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص46.
(77) المرجع السابق.
(78) المرجع السابق.
(79) حمدان، العلاقة بين اللغة والفكر، ص17.
(80) المرجع السابق، ص19.
(81) المرجع السابق، ص58 وما بعدها.
(82) المرجع السابق، ص60.
(83) هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ط2، ص134.
(84) المرجع السابق، ص151.
(85) ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ط2، ص350.
(86) مفتاح، دينامية النص، تنظير وإنجاز، ط1، ص50.
(87) العيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، ص116.
(88) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص203، ط2.
(89) المرجع السابق، ص206.
(90) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199 وما بعدها، ط3.
(91) المرجع السابق، ص207.
(92) ابن جني، الخصائص، 176/1.
(93) عبد اللطيف، العلاقة الإعرابية في الجملة، ص305.
(94) مصطفى، إحياء النحو، ص45 وما بعدها.